المحاضرة الثالثة: السياسة الاقتصادية وأدواتها

تعني السياسة الاقتصادية قيام الدولة بخطوات واجراءات ترمي الى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة، لهذا يجب على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة، أن تكون قادرة على الوصول الى أقصى كفاءة لاستخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى الغايات، بمعنى أخر استخدام أقل حجم من الموارد لتحقيق أكبر عدد من الأهداف، وغالباً ما تضع الدولة أهدافاً اقتصادية أساسية تمثل أهداف سياستها الاقتصادية، تسعى الى تحقيقها عن طريق أدواتها المتمثلة حسب المفهوم الضيق للسياسة الاقتصادية في السياسة المالية والنقدية.

1.6. السياسة المالية

تتضمن السياسة المالية اتخاذ إجراءات يمكن من خلالها إدارة المال العام وتفعيل الآثار الايجابية لإنفاقه، بحيث تستطيع الحكومة استخدام الأدوات المالية للتأثير على العرض والطلب الكليين، وبالتالي تحريك النشاط الاقتصادي بهدف زيادة معدلات استخدام، وتتمثل أدوات السياسة المالية في السياسة الاتفاقية والسياسة الضريبية وسياسة العجز الموزاني.

- ✓ **السياسة الانفاقية:** تشمل النفقات الحكومية جميع مدفوعات الحكومة غير واجبة السداد التي تقوم بها سواءً كانت بمقابل أو بدون مقابل، سواءً كانت بصفة دورية أو غير دورية لأغراض جارية أو رأسمالية.
- ✓ **السياسة الضريبية:** تُعبر عن مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة، لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة، وتعتمد في سبيل تحقيق ذلك على مجموعة من الأدوات أصبحت يُعبر عنها في الأدبيات الضريبية "بالإنفاق الضريبي"، وهي عبارة عن تخفيضات تمس المعايير الضريبية النمطية، وصنفت الى خمسة مجموعات وهي التخفيضات الضريبية، القرض الجبائي، التخفيضات الخاصة بالمعدلات، الاهتلاكات، تأجيل مواعيد الدفع والاعفاءات الضريبية .
- ✓ **سياسة العجز الموازني:** يُعد العجز الموازني تلك الحالة التي تعجز فيها الايرادات الحكومية عن تغطية نفقاتها، وهي سمة تعرفها الدول سواءً الدول النامية أو المتقدمة، وقد اعتمدت الميزانيات لمدة طويلة على مبدأ التوازن الذي يعني في الفكر الكلاسيكي تساوي الايرادات والنفقات الحكومية، وبعد فشله في الخروج من أزمة الكساد العالمي استطاعت سياسة قبول العجز الموزاني إبان العهد الكينزي.

2.6. السياسة النقدية

يمكن من خلال السياسة النقدية تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية لأنها أحد أدواتها، وتُمثل مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية من أجل تسيير الكتلة النقدية، أي أنها تمثل الجانب النقدي للسياسة الاقتصادية، وتخضع لإشراف السلطة النقدية من خلال استخدام أدواتها غير المباشرة والمباشرة لتوجيه النشاط الاقتصادي حسب متطلبات الظرف الاقتصادي.

✓ **الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية:** يسعى البنك المركزي من خلالها الى التأثير على حجم الائتمان دون مراعاة أوجه استخدامه، وهو ما ينعكس على عرض وطلب النقود بصفة غير مباشرة، وتشمل الأدوات غير مباشرة على معدل اعادة الخصم، معدل الاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة.

– **معدل اعادة الخصم:** هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية وأذونات الخزينة، أو لقاء ما يقدمه من قروض وسلف مضمونة بهذه الأوراق والأذونات .

– **الاحتياطي القانوني:** يقضي الاحتياطي القانوني بإلزام البنك المركزي للبنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من الأصول النقدية والودائع كاحتياطات برصيد دائن لدى البنك المركزي دون مقابل، وبذلك فالاحتياطات القانونية هي ذات هدف مزدوج، من جهة أداة تضبط السيولة النقدية وتكبح إنشاء النقود، ومن جهة ثانية أداة لحماية أموال المودعين وتمكينهم من ضمان سحب ودائعهم عند الحاجة.

– **السوق المفتوحة:** تعني سياسة السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بعمليات بيع وشراء الذهب، العملات الأجنبية، السندات الحكومية، أذونات الخزينة وأية أوراق مالية أو تجارية في السوق المالي، وذلك بهدف التأثير مباشرة على حجم الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية، وبالتالي على كلفة ومدى توفر الائتمان، كما تؤدي عمليات شراء السندات الحكومية من طرف البنك المركزي الى زيادة الاحتياطات النقدية لدى البنوك، وبالتالي زيادة مقدرتها على التوسع في الائتمان وخلق النقود. وبذلك سياسة السوق المفتوحة تُستعمل كأداة من أدوات السياسة النقدية بغرض التأثير على حجم الائتمان وعرض النقود.

✓ **الأدوات المباشرة للسياسة النقدية:** تُعرف أيضاً بالأدوات النوعية ويهدف البنك المركزي من خلالها الى التأثير على نوع الائتمان، أي على الكيفية التي يستخدم بها وليس على حجمه، وذلك من خلال التمييز بين أنواع القروض المختلفة من حيث سعر الفائدة وسهولة الحصول على قروض.

– **تأطير الائتمان:** بموجب هذا النوع من الأدوات، يقوم البنك المركزي بوضع قواعد لتنظيم القروض، وتحديد السقوف الائتمانية، وادارتها على أساس نسب محددة على مدار السنة، وفي حال مخالفة ذلك تتعرض الى عقوبات، بالإضافة الى الرقابة عن طريق التفتيش من آن لآخر لفحص أنواع الأصول التي تحتفظ بها البنوك .

– **الاقناع الأدبي:** هو أداة يحاول البنك المركزي من خلالها تغيير سلوك البنوك والمؤسسات المالية إلى الاتجاه المرغوب، هذا عن طريق اقناعها باتباعها لسياسة معينة دون الحاجة الى اصدار تعليمات رسمية أو استخدام أدوات الرقابة القانونية، وتتوقف فعالية ونجاعة هذه الطريقة على خبرة ومكانة البنك المركزي ومدى تقبل البنوك التجارية على التعامل معه وثقتها في اجراءاته، ومدى قدرته على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها، واتباع سياسة مستقلة في ادارته لشؤون التمويل، لذا نجد هذه الوسيلة قد حققت الكثير من أهدافها في الدول المتقدمة دون الدول النامية الحديثة العهد بالنظم البنكية المتطورة.

– **ودائع مشروطة للاستيراد:** يستخدم هذا الأسلوب لدفع المستوردين الى ايداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة، وبما أن معظم المستوردين في الغالب غير قادرين على تجميد أموالهم الخاصة، فيدفعهم الى الاقتراض البنكي لضمان الأموال اللازمة للإيداع، وهذا من شأنه التقليل من حجم القروض الممكن توجيهها لباقي الاقتصاد، مما يؤدي بدوره الى رفع تكلفة الواردات.

– **حد أدنى للسيولة:** يقضي هذا الأسلوب بإجبار البنك المركزي للبنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الإقراض من قبل البنوك التجارية بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعضها في محافظ البنوك التجارية، وبذلك يمكن الحد من قدرة الإقراض الى القطاع الاقتصادي .

– **عمليات بنكية خاصة:** لتفعيل السياسة النقدية يتدخل البنك المركزي بمنح قروض لبعض القطاعات، وهو بذلك ينافس البنوك عند عجزها أو رفضها لمنح القروض، ويمكن أن تخلق هذه الأداة تداعيات تنافسية غير محبذة بين أطراف الجهاز البنكي ككل.

✓ **السياسة النقدية والظرف الاقتصادي:** نميز بين حالة الركود الاقتصادي وحالة ارتفاع الأسعار (التضخم).

– **في حالة الركود الاقتصادي:** يعمل البنك المركزي على زيادة كمية النقود المتداولة ليخفض معدل الفائدة مما يسمح بزيادة الإقراض، أي زيادة حجم النقود المتداولة في السوق، مما يعني ارتفاع الطلب على السلع والخدمات في السوق، ويفضي ذلك الى طلب المزيد من القروض من أجل القيام بالاستثمارات لتلبية الطلب الإضافي، ويترتب عن ذلك تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة التشغيل، وتسمى السياسة النقدية التوسعية.

– **في حالة التضخم:** يعمل البنك المركزي على كبح كمية النقود المتداولة والحد من القروض مما يؤدي الى ارتفاع معدلات الفائدة، فيتقلص حجم القروض التي تمنحها البنوك سواءً تلك الموجهة الى الاستهلاك أو الموجهة الى الاستثمار، فيؤدي الى خفض الطلب الكلي وبالتالي انخفاض أسعار السلع والخدمات، وبذلك يتحقق الاستقرار الاقتصادي وهو الهدف الأساسي الذي تسعى السياسة الاقتصادية، وتسمى السياسة النقدية الانكماشية.

سابعاً– أهداف السياسة الاقتصادية (المربع السحري لكالدور)

يُقصد بالمربع السحري لكالدور تحقيق الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية، وتسمي بالمربع لوجود أربعة أهداف، وبالسحري لصعوبة تحقيقها بقيم مُثلى في آن واحد، لهذا يتعين علينا التطرق الى عناصر المربع وشكله.

1.7. عناصر المربع السحري لكالدور

تكون السياسة الاقتصادية فعالة اذا حققت الأهداف التي اصطلح عليها ب"المربع السحري لكالدور" الذي هو عبارة عن رسم تخطيطي رباعي الرؤوس، يحوي كل رأس على هدف من أهداف السياسة الاقتصادية، ونظراً لصعوبة

الوصول الى أهداف مثلى بسبب تعارضها وتضاربها، فقد قام كل من كالدور وفيردون سنة 1966، باقتراح قانون سمي بقانون "كالدور – فيردون" الذي حاول من خلاله تمثيل العلاقة بين النمو الاقتصادي والمعدلات الأخرى، وذلك بإعطاء قيم مثلى لها، كانت على النحو التالي:

– النمو في الناتج الداخلي الخام: 5 % سنويا.

– معدل التضخم معدوماً: أي 0.00% سنوياً.

– معدل البطالة معدوماً: أي 0.00% سنويا.

– رصيد ميزان المدفوعات (الناتج الداخلي الخام%): معدوماً أو موجباً .

2.7. شكل المربع السحري لكالدور

تمثيل المربع السحري لكالدور يكون من خلال رسم معلم متعامد ومتجانس، ذي أربعة مؤشرات مذكورة سابقاً، وعليه تبعا لخصائصه يمكن قياس أثر أدوات السياسات الاقتصادية، وهذا بربط مختلف المحاور المكونة له مع بعضها البعض، فإذا كان معدل النمو الاقتصادي مرتفع وكان هناك استقرار في الأسعار، وإذا كانت هناك بطالة منخفضة مع وجود رصيد ميزان المدفوعات موجب، فإن واجهة المربع توحي بأمثليه سير الاقتصاد الوطني، وتبين مدى فعالية السياسة الاقتصادية المتبعة. (سنوساوي، 2019، صفحة 10،11). واعتماداً على القيم المذكورة في قانون "كالدور – فيردون" يمكن تمثيل المربع السحري لكالدور الذي نوضحه في الشكل رقم (03).

الشكل رقم (03): رسم توضيحي للمربع السحري لكالدور